الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
2 February 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-59028 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/63/514)

١ - **الرئيس:** أشار إلى أن وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية كانت قد قدمت للجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إحاطة بشأن الحالة المالية للمنظمة في الوقت الراهن وقال إن بيانها صدر بوصفه تقرير الأمين العام (A/63/514).

٢ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال إنه بالإضافة إلى الدول الأعضاء الواردة أسماؤها في التقرير والبالغ عددها ٣١ دولة، سددت أنغولا بالكامل جميع أنصبتها المقررة المستحقة الدفع. وسدد الأردن وبيرو بالكامل نصيبيهما المقررين في الميزانية العادية وسددت الإمارات العربية المتحدة بالكامل نصيبها المقرر في كل من ميزانيتي المحكمتين الدوليتين، وذلك منذ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ - وأضاف قائلا إن المحصلة النهائية لعام ٢٠٠٨ تتوقف إلى حد كبير، حسبما جاء في التقرير، على المبالغ المسددة في الشهرين المتبقيين من عام ٢٠٠٨. وذكر أن وكيلة الأمين العام أفادت، في الجلسة ١٣، بأنه حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت المبالغ غير المسددة للميزانية العادية بمقدار ٧٥٦ مليون دولار ولعمليات حفظ السلام بمقدار ٢,٩ بليون دولار. وقد دفعت الولايات المتحدة بعد ذلك ٢١٦ مليون دولار على ذمة الأنصبة المقررة في الميزانية العادية ودفعت الصين ٨٤ مليون دولار على ذمة الأنصبة المقررة في عمليات حفظ السلام.

٤ - **السيد كازاليه** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد يولي أهمية كبرى لسداد الأنصبة المقررة بالكامل في حينها دون شروط وللتقيد بالميزانية.

٥ - وأضاف قائلا إنه مما يسر الاتحاد الأوروبي أن عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة زاد بواقع ٨ دول مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٧. وقال إن القسط الأكبر من المتأخرات مستحق على دولة عضو واحدة.

٦ - ومضى قائلا إن الحالة المالية لكل من محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة الدوليتين تبدو أفضل وأشار إلى أن عمل المحكمتين قد أوشك على الانتهاء مما يتوقع معه أن يجري تقليص ميزانيتهما. وقال إن الموقف المالي فيما يتصل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر يبدو سليما.

٧ - واستطرد قائلا إنه يستدل بوجه عام من المؤشرات الرئيسية على تفاوت الحالة المالية. ونوه، في هذا الصدد، بضرورة ألا يغرب عن بال الدول الأعضاء أن المنظمة لا تستطيع أن تؤدي رسالتها إلا إذا سُددت الاشتراكات بالكامل. وأكد أن الاتحاد الأوروبي الذي تناهز حصته في مجموع الاشتراكات ٤٠ في المائة، سيواصل العمل على كفالة شفافية وفعالية استخدام الموارد.

٨ - **السيد هانت** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأكد مجددا أن دفع الأنصبة المقررة بالكامل في حينها هو التزام منصوص عليه في الميثاق وأعرب عن انزعاجه إزاء ما تشير إليه التوقعات من احتمال تفاقم العجز الحالي على نحو يفضي إلى نقص النقدية بحلول نهاية العام بما يضطر المنظمة إلى الاقتراض من الحسابات الاحتياطية وحسابات بعثات حفظ السلام المغلقة. وقال إن تلك الحالة التي توجد عليها المنظمة ترجع، في المقام الأول، إلى عدم سداد دولة عضو واحدة مبلغ كبير مستحق عليها وهي مشكلة لا بد من إيجاد حل دائم لها.

٩ - وأضاف إن المبالغ المستحقة لعمليات حفظ السلام زادت مقارنة بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأردف

قائلا إن المجموعة تدرك أن الصعوبات الإجرائية يمكن أن تؤخر قليلا سداد الأنصبة المقررة في ميزانيات حفظ السلام ولكن يتوجب على الدول الأعضاء ألا تستهين بعواقب التمادي في عدم الدفع. وكرر تأكيد معارضة المجموعة للاقتراض من عمليات حفظ السلام؛ فالفوائض النقدية يمكن أن تستخدم لتسديد المتأخرات المتصلة بتكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات أو أن تُرد للدول الأعضاء كل على حدة.

١٠ - ومضى قائلا إن الدين المستحق للبلدان المساهمة بقوات انخفض من ٧٧٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى مبلغ يُتوقع أن يصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٤٥ مليون دولار. إلا أن ذلك لن يؤدي إلى تحسن جوهري في الحالة حيث أن البلدان المساهمة بقوات هي في معظمها بلدان نامية لا يمكنها التكفل بالإنفاق على قواتها أو معداتها إلى ما لا نهاية. ومن ثم يتوجب على جميع المساهمين الرئيسيين سداد أنصبتهم بالكامل في حينها دون شروط.

١١ - واستطرد قائلا أن ٨٥ في المائة من الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين الدوليتين مستحقة على دولة عضو واحدة. ومن ثم يتوقف أي تحسن ملموس على الإجراء الذي ستتخذه تلك الدولة العضو.

١٢ - وقال إن المجموعة تلاحظ أن ١٢٠ دولة سددت أنصبتها المقررة في المخطط العام لتجديد مباني المقر وتحث الأمين العام على كفالة تنفيذ القرارات التي اتخذت في السابق والتي ستتخذ مستقبلا بشأن ذلك المشروع تنفيذا كاملا وفعالا.

١٣ - واختتم بيانه قائلا إن المجموعة ملتزمة بتوفير الموارد الإضافية التي قد تحتاجها، في عام ٢٠٠٩، الأنشطة والإصلاحات الحيوية لا سيما ما يهدف منها إلى تدعيم الشق المتعلق بالتنمية من تلك الأنشطة والإصلاحات.

وأعرب عن أمل المجموعة في أن تبدي سائر الدول الأعضاء وبخاصة من لديها القدرة على سداد متأخراتها، نفس القدر من الالتزام. ولئن كان من المفهوم أن بعض الدول الأعضاء ليس بمقدورها الوفاء بالتزاماتها بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية خارجة عن سيطرتها، فلا بد أن يجدد المساهمون الرئيسيون التزامهم بأداء الواجبات المنوطة بهم بموجب الميثاق كيما يتسنى للمنظمة بلوغ أهدافها وتسيير أمورها بفعالية.

١٤ - **السيد راماسامي** (موريشيوس): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن المجموعة المذكورة يساورها القلق من أن الأنصبة المقررة في الميزانية العادية كانت حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أدنى مما كانت عليه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بواقع ١٧٤ مليون دولار وأن المبالغ المدفوعة للميزانية العادية كانت أدنى بواقع ٢٥ مليون دولار. وأشار إلى أن عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية وصل، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى ١٣٣ دولة مما اعتبرته المجموعة أمرا مشجعا ولكن ما أثار، في الوقت نفسه، انزعاجها هو أن نسبة ٩٤ في المائة من المبلغ غير المسدد وقدره ٧٥٦ مليون دولار تخص دولة عضو واحد وأن ٦٢ في المائة من الاشتراكات غير المسددة لميزانية حفظ السلام أي ما يربو على ٢,٩ بليون دولار مستحقة على دولتين فقط من الدول الأعضاء وأن نسبة ٢١ في المائة مستحقة على ٤ دول أعضاء أخرى. وقال إن المجموعة يساورها القلق من إمكانية أن يؤدي عدم سداد تلك الاشتراكات إلى تقويض قدرة المنظمة على تنفيذ أنشطتها بما في ذلك أنشطة حفظ السلام.

١٥ - ومضى قائلا إن المجموعة تولي أهمية كبرى لعمل المحكمتين الدوليتين وأنه من دواعي سرورها أن موقفهما المالي لا يزال مستقرا نسبيا وأنه تم تسديد مبالغ مجموعها ٧٦٦ مليون دولار على ذمة الأنصبة المقررة للمخطط العام

لتجديد مباني المقر وأن عددا من الدول التي لم تسدد أنصبتها دفعة واحدة دفعت بعض المبالغ مقدما.

١٦ - وأثنى، باسم المجموعة، على الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة بالكامل في حينها وعددها ٣٢ دولة وحث سائر الدول على دفع اشتراكاتها.

١٧ - وقال إن الأزمات الحالية في قطاعات الغذاء والوقود والمال يمكن أن تنال من قدرة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها. ومن ثم ينبغي ألا يدخر أي جهد لتصحيح أوجه الضعف في النظام المالي العالمي.

١٨ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن مختلف بلدان المجموعة سددت بالكامل جميع أنصبتها المقررة مما يجسد التزامها الراسخ حيال المنظمة. بيد أنه، في بعض الحالات تسببت مشاكل الميزانيات المحلية والاحتياجات الاجتماعية العاجلة في تأخر السداد.

١٩ - ومضى قائلا إن الحالة المالية للمنظمة ظلت نسبيا دون تغيير منذ عام ٢٠٠٧. فبالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء لم تدفع أنصبتها المقررة بالكامل ما زالت الحالة المالية غير مطمئنة. ومما يستلفت انتباه مجموعة ريو أن الأمر قد يقتضي اقتراض مبلغ قدره ١٤٨ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية قبل نهاية العام، والواقع أنها تخشى أن يصبح ذلك هو النمط السائد. وأضاف إن المنظمة لا تستطيع أداء جميع ولاياتها دون أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في حينها.

٢٠ - وقال إن مجموعة ريو تدرك أن عمليات حفظ السلام زادت من حيث العدد والحجم والتكلفة وأنه لا يمكن التنبؤ بتلك العمليات. ومع ذلك يقلقها أن السلف المتناقلة فيما بين حسابات حفظ السلام تضاعفت في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ١١٧ مليون دولار. ومضى قائلا إنه على الرغم من تحسن الوضع نوعا ما، ما زالت البلدان تعاني من تأخر سداد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وحث الدول كافة على الوفاء بالتزاماتها في حينها لتمكين المنظمة من أن تؤدي بفعالية مهامها الأساسية في مجال حفظ السلام.

٢١ - وقال في ختام بيانه إنه على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بتحمل نفقات المنظمة حسبما قسمتها بينها الجمعية العامة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيد أوبراين** (أستراليا): تكلم أيضا، باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إنه في ظل المناخ المالي غير المطمئن السائد حاليا، بات تحديث وتعزيز الأمم المتحدة على نحو يمكنها من إدارة برامجها الأساسية والتصدي للتحديات المستجدة أمرا بالغ الأهمية.

٢٣ - وأشار إلى أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تلاحظ بوجه عام، إنه لم يطرأ، منذ عام ٢٠٠٧، تحسن يذكر على الحالة المالية للمنظمة ولكن يسرها في الوقت نفسه، أن حجم الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر تقلص مقارنة بشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقال إنها تلاحظ كذلك أن الأنصبة المقررة والمبالغ المسددة كانت، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أدنى مما كانت عليه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأن انخفاض الأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٨ يرجع إلى تسويات في الميزانية تخص في المقام الأول البعثات السياسية الخاصة المشمولة بالأنصبة المقررة لعام ٢٠٠٧.

٢٤ - ومضى قائلا إن مجموع المبلغ المستحق لعمليات حفظ السلام يزيد عن ٢,٩ بليون دولار مما يفوق المبلغ الذي كان مستحقا في نهاية عام ٢٠٠٧ بما يقرب من ١٩٨ مليون دولار ولكنه يقل بواقع ٥٧٥ مليون دولار عما كان عليه ذلك المبلغ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وإزاء الزيادة في عدد بعثات حفظ السلام وفي حجمها

ودرجة تعقيدها كان لا بد من تزويدها بما يكفي من الموارد لأداء ولايتها بفعالية. وحث الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد أنصبتها المقررة وعددها ١٦٠ دولة على تسديدها بالكامل دون شروط لكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين في الميدان ومنع أي تأخير في السداد للبلدان المساهمة بقوات.

٢٥ - وذكر أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا أحاطت علما بأحدث معلومات وفرها المراقب المالي فيما يتعلق بعدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها في الميزانية العادية وأصيبت بخيبة أمل لأن ٥٨ دولة لم تف بالالتزامات المنوطة بها بموجب الميثاق وأن معظم المبلغ غير المسدد مستحق على دولة واحدة فقط من تلك الدول.

٢٦ - وأعرب عن قلق الوفود الثلاثة إزاء احتمال أن تضطر الأمم المتحدة، في حالة عدم معالجة مسألة المتأخرات إلى اقتراض مبلغ قدره ١٤٨ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية لتغطية نفقات الميزانية العادية. وحث، باسم الوفود الثلاثة، الدول الأعضاء على أن تفي بأسرع ما يمكن بالالتزامات المنوطة بها بموجب الميثاق وأن تدفع أنصبتها بالكامل دون شروط لكفالة عدم المساس بتنفيذ برامج الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨.

٢٧ - وقال إن قرار الاحتفاظ بأموال في حسابات البعثات المغلقة لسد النقص في النقدية في حسابات أخرى فيه غبن للدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة. وما الاستمرار في الاحتفاظ بتلك الأموال إلا حل قصير الأجل لمشاكل تدفقات النقدية الناتجة عن عدم أداء دول أعضاء عديدة لالتزاماتها بالسداد. وإن أرادت الجمعية العامة الإبقاء على القيود المفروضة على التمويل بالسلف الداخلية فلا بد من توفير السيولة اللازمة لجميع بعثات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين.

٢٨ - وأضاف قائلا إن ''لوحة الشرف'' تضم ٣٢ دولة عضو تشمل بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية جديرة بالتقدير، مما يعد تحسنا مشهودا قياسا بالسنوات السابقة. وقال إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تتطلع إلى اليوم الذي تنتفي فيه الحاجة إلى لوحة الشرف نتيجة لوفاء الدول الأعضاء قاطبة بالالتزامات المنوطة بها بموجب الميثاق وسدادها أنصبتها المقررة بالكامل في حينها دون شروط.

٢٩ - **السيد غاتان** (الفلبين): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن البرامج المضطلع بها في مجالات أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة أي السلام والأمن وحقوق الإنسان والأهم من كل ذلك التنمية، لا يمكن أن تنفذ بدون موارد كافية. وأضاف قائلا إنه مع الأزمة المالية العالمية الراهنة يستلزم الأمر أكثر من أي وقت مضى أن تفي الدول الأعضاء بالتزامها القانوني بتحمل نفقات المنظمة، على أنه ينبغي في الوقت نفسه إيلاء الاعتبار الواجب لحالة الدول الأعضاء التي لا يمكنها بصفة مؤقتة أداء التزاماتها نتيجة لصعوبات مالية.

٣٠ - ومضى قائلا إن الرابطة تلاحظ تفاوت الحالة المالية للمنظمة ولكن يسُرَها أنه، حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية ١٣٣ دولة مقابل ١٢٦ دولة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأعرب عن قلق الرابطة إزاء الزيادة الكبيرة في الأنصبة المقررة غير المسددة وقال إنها تلاحظ أن ذلك الدين مستحق في معظمه على قلة فقط من الدول الأعضاء. وأردف قائلا إنه ما لم تؤد تلك الدول التزاماتها المالية قد تشهد المنظمة نقصا في النقدية وانخفاضا في رصيد الصندوق العام.

٣١ - وقال إن الرابطة تسرها ملاحظة أن الأنصبة المقررة غير المسددة لأنشطة حفظ السلام انخفضت من ٣,٥ بليون

دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٢,٩ بليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأن بعثات حفظ السلام العاملة يتوفر لها مبلغ يمكن الاقتراض منه داخليا قدره ٢٢٧ مليون دولار مقابل ١٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وكرر تأكيد عدم موافقة الرابطة على الاقتراض داخليا من بعثات حفظ السلام المغلقة وأعرب عن أملها في أن تلتمس الأمانة العامة سبلا مبتكرة في إدارة تدفقات النقدية منعا لحدوث ذلك.

٣٢ - وقال إن العديد من البلدان النامية واصلت، رغم الصعوبات المحلية والاقتصادية، الإسهام بالموارد في عمليات حفظ السلام. وأضاف قائلا إن الرابطة يقلقها تأخر السداد للبلدان المساهمة بقوات ولكن يسرها أن المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠٠٨ سيناهز، بناء على التوقعات المنقحة، ٦٤٥ مليون دولار وهو أدنى كثيرا من المبلغ الذي كان متوقعا في أيار/مايو ٢٠٠٨ ومن المبلغ الذي كان مستحقا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وقدره ٧٧٩ مليون دولار. وحث، باسم الرابطة، الأمانة العامة على توخي الحصافة في هذا الصدد.

٣٣ - **السيد علي** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من التقدم المحرز في تمويل الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام وميزانيتي المحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر ما زالت الحالة المالية للمنظمة غير مطمئنة وما زال من المتعذر ضمان تمتع الأمم المتحدة بوضع مالي سليم ومستقر. بيد أنه، بصرف النظر على المشاكل الراهنة، هناك مبادئ أساسية لا بد من التقيد بها. أولا يتطلب النجاح في إصلاح المنظمة وتشغيلها وجود أساس مالي سليم. ثانيا، لا بد من توافر الموارد التي تحتاجها المنظمة للوفاء بمهامها والنهوض بمسؤولياتها. ثالثا، يجب أن تظل القدرة على الدفع هي الفيصل في تقدير الاشتراكات الدول الأعضاء. وأخيرا، ينبغي أن تؤدي الدول الأعضاء التزاماتها بالكامل في حينها دون شروط.

٣٤ - ومضى قائلا إن التخطيط المالي وعملية الميزنة يجب أن يخضعا بدورهما لعدد من المبادئ الأساسية. فلا بد من معاملة جميع أركان أنشطة المنظمة - التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن - بنفس القدر من الاهتمام لدى تخصيص الموارد. ولا بد بالإضافة إلى ذلك، من أن تتلقى جميع البرامج والأنشطة الصادر بها تكليفات تمويلا كافيا ومستمرا ومضمونا وأن تحدد لها أولويات واضحة وموضوعية وأطر زمنية واقعية وأن يجري توفير الموارد والقدرات اللازمة لها.

٣٥ - واختتم بيانه قائلا إنه ما لم تبد الدول الأعضاء الإرادة السياسية للإقرار بأهمية تلك المبادئ والتعامل بناء عليها وما لم تف بأنصبتها المقررة وتسدد المبالغ المتأخرة عليها ستظل المنظمة في وضع مالي هش ولن يتسنى لها العمل بكامل طاقتها.

٣٦ - **السيد شين بونام** (جمهورية كوريا): قال إنه من أهم الالتزامات المنوطة بالدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل في حينها دون شروط. وأعرب عن ترحيب وفده بالمعلومات التي مفادها أن الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية ولميزانيات حفظ السلام انخفضت عن المستويات التي كانت عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وأن عدد الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها بالكامل بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ زاد عما كان عليه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وأن الدين المستحق للبلدان المساهمة بقوات سيوالي على الأرجح تقلصه. وأكد ضرورة إيلاء مسألة خفض الدين المستحق للدول الأعضاء مزيد من الأهمية حيث أنها، حسبما ذكر، مسألة تخضع للمحاسبة بين الدول الأعضاء وبين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٣٧ - ومضى قائلا إن تباطؤ الاقتصاد العالمي يلقي بظلاله على حياة الناس اليومية في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أيضا أن تمتد آثاره إلى أنشطة المنظمة. فانخفاض معدلات نمو اقتصادات الدول الأعضاء أدى إلى انخفاض معدل الزيادة في إيرادات الضرائب وزيادة الإنفاق على تنشيط الاقتصاد. وفي ظل تلك الظروف يتعذر قبول أي زيادات مفرطة في الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة وستخضع ميزانية المنظمة لتدقيق صارم. وحث باسم وفده، الأمانة العامة على مضاعفة جهودها لتعزيز فعالية التكلفة في جميع المجالات.

٣٨ - وقال إن الوقت قد حان، في رأي وفده، لتناول الحالة من منظور مختلف فمناخ الأزمة الاقتصادية الراهنة يتيح للدول الأعضاء فرصة ثمينة لإبداء التزامها حيال دور الأمم المتحدة التي لا ينبغي أن تفتر جهودها الرامية إلى دفع عجلة التنمية على الصعيد العالمي. وفي الأجل الطويل، سيحد النمو الاقتصادي في البلدان النامية من التقلبات التي تشهدها الدورات الاقتصادية ليدعم بذلك الطلب العالمي.

٣٩ - **السيد هوي ين تك** (سنغافورة): قال إن ضعف قاعدة التمويل بالمنظمة ينال من قدرة الأمانة العامة على أداء عملها في حينه على نحو فعال. وأردف قائلا إن الدعوة إلى سداد الاشتراكات بشكل أكثر انتظاما يمكن التعويل عليه تتكرر كل عام دون أن تحدث تغييرا يذكر في الحالة لتظل الميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام وميزانيتا المحكمتين في وضع غير مطمئن.

٤٠ - وأضاف إنه لم يرد بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ سوى أربعة أخماس مجموع الأنصبة المقررة وأن أكثر من ٩٤ في المائة من المبلغ غير المسدد مستحق على دولة واحدة. ومضى قائلا إن بعض البلدان تجد صعوبة حقيقية في دفع أنصبتها ولكنها لا تشكل نسبة كبيرة في الميزانية. والواقع أن المشكلة الحقيقية هي عدم السداد من جانب أصحاب الأنصبة الكبيرة الذين لا يطلب منهم ببساطة سوى دفع اشتراكاتهم بالكامل في حينها دون شروط فمن شأن قيامهم بذلك أن يخفف صعوبات مالية كثيرة ويبدد ما يترتب على عدم الدفع من آثار ثانوية يمكن تجنبها. وذكر أن تلك الآثار تشمل تجميد موارد بعثات حفظ السلام المغلقة. وقال إن حجب بعض الدول الأعضاء لاشتراكاتها بدعوى التصدي لأوجه قصور المنظمة ليس بالنهج الصحيح. وأضاف إن وفده لا يجادل في ضرورة التصدي لأوجه القصور تلك ولكنه يرى إن الأمر يستلزم اتباع نهج أكثر انتظاما وموضوعية واعتمادا على التشاور. واختتم بيانه قائلا إن حُسن أداء المنظمة لعملها يتوقف على الدول الأعضاء وعلى مدى استعدادها لتمويلها.

٤١ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن نفس الصورة عن الحالة المالية للمنظمة قُدّمت إلى اللجنة كطقس سنوي. وإن المساهم الرئيسي، الذي منح نفسه حق إملاء ما يمكن وما لا يمكن لباقي الأعضاء أن يفعلوه، مدين بنسبة ٩٤ في المائة من المتأخرات المستحقة للميزانية العادية، و ٣٣ في المائة من المتأخرات المستحقة لميزانية حفظ السلام، و ٨٥ في المائة من المتأخرات المستحقة لميزانيتي المحكمتين. وكان، في نفس المرحلة من عام ٢٠٠٠، مديناً بنسبة ٨١ في المائة من المتأخرات المستحقة للميزانية العادية. وإنه لمن دواعي السخرية أنه، في الوقت الذي تبذل فيه البلدان النامية جهوداً هائلة للوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتحمل مسؤولية الخلل الرئيسي في حساب جدول الأنصبة المقررة، تحاول التملص من مسؤولياتها المالية، مقترحة منهجيات جديدة لا صلة لها بمبدأ القدرة على الدفع.

٤٢ - واستطرد قائلاً إنه، في الوقت نفسه، لا يمكن إنكار التزام كوبا حيال المنظمة. فهي لا تتأخر في تسديد أنصبتها في الميزانية العادية وميزانيات المخطط العام لتجديد مباني المقر

والمحكمتين، وتدفع بانتظام مبالغ لميزانيات بعثات حفظ السلام، وستسدد المزيد منها عما قريب. ولقد دفعت تلك المبالغ رغم ظروف البلد الاقتصادية وآثار حصار الإبادة المالي والاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة.

٤٣ - وأردف قائلاً، إن كوبا تدين مرة أخرى حرمانها من قدرة استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات الدولية، مما يؤثر في قدرتها على الدفع، ويعرضها لتقلبات العملة، ويرغمها على توجيه الاشتراكات التي تدفعها للأمم المتحدة عن طريق أطراف ثالثة. وقال إنها أُرغمت على استخدام هذا النهج الأخير لدفع تكاليف طلب براءة اختراع قدمتها إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية لأن البنوك السويسرية المعنية رفضت الاستمرار في قبول المدفوعات الكوبية، متذرعة في ذلك بالحصار. وأضاف أن ازدراء إدارة بوش للمنظمة واضح ومن ثم، ففي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، دعت ١٨٥ دولة من الدول الأعضاء الـ ١٩٢ إلى وضع حد للإجراءات الإجرامية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٤ - واسترسل قائلاً إن وفده، الذي يتابع تطورات الحالة المالية للمنظمة عن كثب ويرى أن قدرة المنظمة على اتخاذ إجراءات فعالة تتناسب بشكل مباشر مع الموارد المتوافرة لهذه الإجراءات، يستغرب ويشعر بالاستياء إزاء اللامبالاة في معالجة تخفيض ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ٢ في المائة وإعادة تحديد النفقات في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقال إن الإيضاحات المقدمة خلال المشاورات غير الرسمية عبثية وغير مقبولة.

٤٥ - واستطرد قائلاً إنه لم يكن كافياً تخفيض الميزانية التي اقترحها الأمين العام بـ ٤٠٠ مليون دولار، والتصويت على النتيجة. فحتى بعد ذلك، طُلبت تخفيضات إضافية رغم أن الكثير من الإصلاحات الجارية تصب في مصلحة البلدان المتقدمة النمو. وقال إنه يجب وضع حد لهذه الإجراءات لأنها منافية لمبدأي المسؤولية والمساءلة. ولا ينبغي أن يكون الدعم السياسي الذي تقدمه الدول الأعضاء للمنظمة لعبة. وبدلاً من ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تعرب عن دعمها بالوفاء بالتزامها القانوني بالمساهمة في تمويلها. ولا ينبغي الامتناع عن تقديم الاشتراكات بغية إملاء المواقف في مداولات اللجنة. وقال إن كوبا لن تذعن لهذا الضغط.

٤٦ - **السيد شوكلا** (الهند): قال إن دفع الأنصبة المقررة بالكامل في حينها دون شروط ليس التزاماً بموجب ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل هو أيضاً التزام أخلاقي. وبينما ينبغي النظر بعين العطف إلى تلك الدول الأعضاء غير القادرة على الدفع نظراً لظروف قاهرة، وبينما يحق للدول الأعضاء مساءلة الأمانة العامة عن الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات المنوطة بها، فإنه ينبغي لها أيضاً أن تضمن توفير الموارد في الوقت المناسب وبالقدر الكافي لتنفيذ تلك الولايات، وهو ما يجعل من دفع الأنصبة المقررة بالكامل في حينها ضرورة لا غنى عنها.

٤٧ - ومضى قائلاً إن وفده، يرحب بانخفاض الأنصبة المقررة غير المدفوعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بالمقارنة مع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ولكنه يساوره القلق لأن رصيد الأنصبة المقررة غير المسددة الذي لا يزال ضخما، وأن ٩٤ في المائة منها مستحق على دولة عضو واحدة، مما يمكن أن ينال من قدرة الأمانة العامة على أداء ولاياتها. ولئن كان العجز في النقدية بالميزانية العادية يمكن أن يُعزى جزئياً إلى زيادة ضعف الدولار بشكل عام بالمقارنة مع معدلات الصرف المدرجة في الميزانية، بالإضافة إلى الإنفاق على البعثات السياسية الخاصة، فإنه أيضاً علامة على ممارسات الميزنة السيئة، التي يزيد من تفاقمها عدم دفع الأنصبة المقررة، وينبغي معالجتها على وجه الاستعجال.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن الهند، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبكميات ضخمة من المعدات المملوكة للوحدات المنتشرة في عمليات حفظ السلام، قلقة بشكل خاص إزاء الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام، وهي حالة تسببت فيها جزئياً الدورة المالية لميزانية حفظ السلام، ولكن تسبب فيها أساساً عدم الدفع من جانب الدول الأعضاء. وكما هو الحال بالنسبة للميزانية العادية، فإن الأنصبة المقررة غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام مركزة بشكل كبير، مع كون دولتين عضوين فقط مدينتين بـ ٦٢ في المائة منها.

٤٩ - ومضى قائلاً إن تأخر استلام الاشتراكات من الدول الأعضاء نال من قدرة الأمانة العامة على تسديد المدفوعات الفصلية للدول المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. والواقع أن الهند لا تساهم في عمليات حفظ السلام بوصفها مؤسسة تجارية، ولكن بالأحرى كتعبير عن الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومن ثم فهي تعتبر توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بشروط وأحكام مشاركتها في عمليات حفظ السلام أمرا يستدل منه على أن كل الأطراف المعنية ستفي بالتزاماتها. ويعكس تأخر الدفع أو عدم الدفع للقوات والمعدات المملوكة للوحدات صورة سيئة للمنظمة ويرغم البلدان المساهمة بقوات على أن تفسر لهيئاتها التشريعية الوطنية سبب الديون المستحقة. ومن شأن ذلك أن يضر بالتزام الدول الأعضاء بعمليات حفظ السلام في المستقبل ما لم يتم تصحيح هذه الحالة. ورغم أنه من المتوقع أن يكون الدين المستحق على المنظمة للدول الأعضاء أقل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ منه قبل عام، فإنه لا يزال ضخماً، ويقوض ثقة الناس الذين تتوق الأمم المتحدة إلى خدمتهم. وكجزء لا يتجزأ من الجهد المشترك المبذول لضمان توخي الحصافة في إدارة الميزانية والشؤون المالية، يجب إذاً على الدول الأعضاء أن تساعد المنظمة على بلوغ مستوى الصفر من المديونية بالوفاء بالالتزامات المالية كاملة في حينها.

٥٠ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الدول الأعضاء ملزمة بموجب الميثاق بدفع أنصبتها المقررة كاملة في حينها ودون شروط، مما يمكن الأمم المتحدة من تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف. وأعرب عن أسف وفده للحالة المالية الضعيفة للمنظمة، الناتجة عن كون بعض الدول الأعضاء متأخرة في دفع مساهماتها. وقال إن من المفهوم أن تحول الظروف أحياناً دون بعض البلدان النامية ودفع أنصبتها المقررة، رغم أن تلك الأنصبة لا تشكل سوى نسبة مئوية صغيرة من الميزانية العامة. وعندما تتغلب هذه الدول على صعوباتها، فإنها تدفع مساهماتها لأنها تعرف أنها ملزمة بذلك بموجب الميثاق.

٥١ - واستأنف قائلاً إن وفده يجد مع ذلك صعوبة في فهم سبب عدم وفاء المساهم الرئيسي في ميزانية الأمم المتحدة بالتزاماته المالية، مع العلم أن اقتصاده يمثل ٣٠ في المائة من الاقتصاد العالمي. وقال إن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن مبدأ القدرة على الدفع، المستعمل في حساب جدول الأنصبة المقررة، لا يطبق على أكبر مساهم بحيث أن النصيب المقرر لذلك المساهم يقل عما كان يجب أن يكون عليه في ظروف أخرى. وأشار إلى أنه، في عام ٢٠٠٠، طلب المساهم الرئيسي تخفيضاً لسقف جدول الأنصبة المقررة من ٢٥ في المائة إلى ٢٢ في المائة وقال إنه سيدفع أنصبته المقررة كاملة بعد إجراء التخفيض. وعلى ذلك الأساس، وافقت الدول الأعضاء على التخفيض إلى ٢٢ في المائة، اعتقاداً منها أن الحالة المالية للمنظمة ستتحسن بذلك.

٥٢ - وأضاف قائلاً إنه، بعد مضي ثمانية أعوام، لم يف أكبر المساهمين بوعوده وهو مدين مرة أخرى بأكبر مبلغ لميزانية الأمم المتحدة، مما يزيد عن ثلثي مجموع الاشتراكات

المتأخرة. وذلك هو السبب الرئيسي في عدم استقرار الحالة المالية للمنظمة.

٥٣ - ومضى قائلاً إنه يتعين الاستفسار عن سبب عدم الوفاء بتلك الوعود، وعما إذا كان هناك قرار متعمد بعدم الدفع. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل من المعقول ألا تعتمد الدولة العضو المعنية تشريعات لتفادي هذه المتأخرات بعد هذا العدد من السنوات من عدم دفع اشتراكاتها في حينها وبدون شروط.

٥٤ - واختتم قائلاً إنه يؤكد من جديد ضرورة التزام كل الدول الأعضاء بدفع اشتراكاتها كاملة في حينها دون شروط لأن ذلك هو العامل الحاسم في الصحة المالية للمنظمة.

٥٥ - **السيد سوغيورا** (اليابان): كرر التأكيد على القناعات الأساسية لوفده فيما يتعلق بالحالة المالية للمنظمة، وقال إن على الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤوليتها في دفع الأنصبة المقررة كاملة في حينها؛ وينبغي أن تخضع الأمانة العامة للمساءلة وأن تستعمل الموارد بكفاءة وفعالية. وقال إن اليابان، إذ تضع تلك المبادئ نصب العين، نفذت التزاماتها بإخلاص رغم الحالة المالية الصعبة التي تواجهها حكومتها. وقد سددت دفعة واحدة نصيبها المقرر في المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين الأرصدة النقدية ويساهم في سلاسة التنفيذ.

٥٦ - وأردف قائلاً إنه، قد يبدو أن وضع الميزانية العادية تحسن بالمقارنة مع الحالة قبل عام واحد، إلا أن نسبة الاشتراكات غير المدفوعة بقيت دون تغيير تقريباً. وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء فكرة أن يكون على المنظمة أن تقترض أكثر بكثير من السنوات السابقة من الحسابات الاحتياطية، اعتقادا بأنه من المفروض أن يكون رصيدها النقدي قد أصبح أكثر صحة مع انخفاض الاشتراكات غير المدفوعة في عام ٢٠٠٨. وأكد ضرورة أن تحسن الأمانة العامة إدارتها للموارد النقدية.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن من الشواغل الأخرى أن الأمانة العامة اقترحت حجماً كبيرا من الإضافات للميزانية العادية. وفي ذلك الصدد، يشير وفده إلى أن الأمين العام مقيد بقراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، اللذين صمدا لاختبار الزمن. وعلاوة على ذلك، فإن المشاكل الاقتصادية الحالية ستضع المزيد من الضغوط المالية على حكومات الدول الأعضاء. ومن ثم لا يمكن للأمم المتحدة أن تواصل عملها كالمعتاد، بل ينبغي لها بدلاً من ذلك أن تبذل كل جهد لإبقاء ميزانيتها البرنامجية في حدود إمكانيات الدول الأعضاء. وينبغي الحفاظ على ضوابط الميزانية، واستيعاب التكاليف الإضافية في إطار الموارد القائمة، وإبقاء الإضافات عند أدنى حد.

٥٨ - ومضى قائلاً إنه، بينما يعزى عجز الميزانية العادية إلى الإنفاق على البعثات السياسية الخاصة وزيادة ضعف الدولار بشكل عام، فقد تم إبلاغ الدول الأعضاء، لدى تحديد الأنصبة المقررة في الميزانية الحالية، بأن الإنفاق على البعثات السياسية الخاصة كان في الواقع أدنى منه في السنوات الماضية. ومنذ ذلك الحين، زاد بشكل ملموس. وأكد ضرورة فحص ولاية وميزانية كل بعثة سياسية خاصة من جميع النواحي لضمان الكفاءة والفعالية. وقال إنه ينبغي بالإضافة إلى ذلك، إمعان النظر في الأثر النسبي لأسعار الصرف. فقد ضعف دولار الولايات المتحدة في مقابل بعض العملات، وزادت في الوقت نفسه قيمته مقابل اليورو.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن وفده، إذ يلاحظ أن ميزانية عمليات حفظ السلام بلغت مستوى سنوياً يزيد ثلاث مرات عن مستوى الميزانية العادية، فإنه يعرب عن قلقه إزاء الزيادة الهامة في الأنصبة المقررة لحفظ السلام في السنوات

الأخيرة، مما يضع عبئاً على الدول الأعضاء ويعرقل الدفع في الوقت المناسب. ولجعل عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية، ينبغي للأمانة العامة أن تفحص بشكل شامل العلاقة بين هذه العمليات والبعثات السياسية الخاصة، وذلك من أجل تفادي ازدواجية الجهد وضمان تسلسل قيادي واضح لكل بعثة. وقال إن وفده، إذ يشير إلى خلو المعلومات المقدمة إلى الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠٠٨ من تفاصيل تبين أي الدول الأعضاء لم تدفع أنصبتها المقررة لحفظ السلام آنذاك، فإنه يطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم، توخيا للشفافية، بتقديم معلومات مستكملة عن المتأخرات في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والستين المستأنفة.

٦٠ - **السيد علوان كنفاني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن علاقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمنظمة كعلاقة المواطنين بدولتهم، تتحمل نفقاتها وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن بلده أدى حتى الآن كل ما عليه من مدفوعات، بما فيها اشتراكاته في الميزانية العادية، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومعظم عمليات حفظ السلام.

٦١ - وأكد أن الولايات المتحدة مسؤولة عن ٩٤ في المائة من العجز الحاصل في الميزانية العادية. وقال إن الأمم المتحدة قد تضطر في ظل هذا الوضع إلى سحب ١٤٨ مليون دولار من الاحتياطي قبل نهاية العام الحالي، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي على الاستقرار المالي للمنظمة في المستقبل.

٦٢ - وأشار إلى أن بلدانا كثيرة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسبب صعوبات اقتصادية أو ظروف ليست من صنعها، أو لمجرد كونها من البلدان النامية التي تواجه مشاكل وأولويات أكثر إلحاحا. ومع ذلك، تمكن الكثير من تلك البلدان من سداد المبالغ المستحقة عليها. وقال إنه ينبغي الحكم على نحو مختلف تماما على حالة امتناع الدول الغنية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة. فقد بات مألوفا أن يشار إلى الولايات المتحدة باعتبارها المسؤولة عن نسبة كبيرة جدا من ديون المنظمة، بما فيها الاشتراكات في عمليات حفظ السلام، والمحاكم الدولية، والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وذهب إلى أنه ربما يلجأ هذا البلد عمدا إلى التأخر في دفع ما عليه خدمة لمصالحه الخاصة. وقال إن البلدان التي تمتنع عن دفع ما عليها ينبغي حثها على الامتثال لالتزاماتها من أجل ضمان حسن سير عمل المنظمة. وخلص إلى القول بأن دفع الدول الأعضاء للمبالغ المستحقة عليها من السبل العديدة التي يمكنها من خلالها أن تبرهن على دعمها السياسي للأمم المتحدة.

٦٣ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إنه ينتظر من الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى أن تضطلع بدور هام في مواجهة الأخطار التي تهدد السلام والتنمية في العالم. إلا إنها بدون موارد لا تستطيع أن تفعل شيئا. وذكر بأن الولايات المتحدة كانت، قبل إعلان المراقب المالي أنها دفعت ٢١٦ مليون دولار، مدينة بنسبة ٩٤ في المائة من عجز الميزانية العادية، ولا تزال مدينة للمنظمة بمبلغ ٤٩٥ مليون دولار. وتساءل عن المسوغ الأخلاقي الذي يجعل ذلك البلد يطالب موظفي الأمانة العامة المشهود لهم بالتفاني بمزيد من الفعالية والإنتاجية، إذا كان هو في الوقت نفسه لا يوفر الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات التي تقرها مختلف الهيئات التشريعية. واستطرد قائلا إنه لا يحق لأي دولة عضو أن تتهم الأمم المتحدة بالتقصير سواء من حيث الميزانية أو الإدارة إن هي لم تف بالتزامها الأساسي بالدفع. وذكر بأن الحالة المالية غير المستقرة للمنظمة كانت مرارا وتكرارا ناتجة عن التأخر في الدفع، ولا سيما من جانب المدين الرئيسي. وشدد على أنه لا يحق لدولة ذات موارد هائلة أن توقف مساهمتها كوسيلة للضغط على الأمانة العامة وفرض أولوياتها.

٦٤ - وأعرب عن أسفه لأن الأمانة العامة قد تضطر إلى سحب مبلغ ١٤٨ مليون دولار من الحسابات الاحتياطية لتعويض العجز. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن نقص الأموال في الميزانية العادية سيكون أقل وطأة لو وجد حساب منفصل للبعثات السياسية الخاصة التي تضاعفت ميزانيتها ثلاث مرات خلال فترات السنتين الثلاث الماضية. وأعرب أيضا عن قلق وفده إزاء العجز في ميزانية حفظ السلام المقدر بمبلغ ٢,٩ بليون دولار، وهو ٦٢ في المائة منه مستحق على الدولتين صاحبتي أكبر نصيبين. الأمر الذي يترتب عليه عرقلة التسديد للبلدان المساهمة بقوات، وهي في معظمها من بلدان العالم النامي. وقال إنه لا بد من إيلاء الأولوية للسداد لتلك البلدان.

٦٥ - وحذر من أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق لها القوة أو الفعالية إن هي بقيت على الدوام في وضع مالي غير مستقر. وخلص إلى القول بأن نيكاراغوا بلد صغير ولكن شيمته الإباء، فرغم مشاكله الاقتصادية والاجتماعية العديدة سدد اشتراكاته المقررة كاملة للميزانية العادية والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وأكد على عزم بلده مواصلة الوفاء بالتزاماته.

٦٦ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إن المنظمة لن تتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها على نحو فعال دون موارد كافية ومستقرة. ولذلك لا مناص من أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة كاملة في حينها بدون شروط. وواصل قائلا إن التدفقات النقدية بالأمم المتحدة تحسنت، لكن صورة الميزانية عموما متفاوتة حيث انخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بالعام السابق، إلا أن الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام زادت لتصل إلى مستوى مذهل قدره نحو ٣ بلايين دولار. وقال إن ذلك النقص ينال من قدرة المنظمة ليس فقط على إنجاز الولايات الحكومية الدولية، وإنما أيضا على الوفاء بالتزاماتها المالية؛ موضحا أن باكستان دائنة حاليا بما يزيد عن ٥٥ مليون دولار عن عمليات حفظ السلام، وهو أكبر مبلغ مستحق لأي دولة من الدول الأعضاء. وأكد أن حكومته دائما ما تستجيب، على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها، لنداءات المساعدة في صون السلام والأمن، وتدفع أنصبتها المقررة في حينها.

٦٧ - وأبدى تحفظات وفده إزاء ممارسة الاقتراض داخليا من حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة، الأمر الذي أدى إلى التأخر في السداد للبلدان المساهمة بقوات، ومعظمها من البلدان النامية.

٦٨ - وأكد أن مفتاح تحسين الوضع المالي للأمم المتحدة هو وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية المنصوص عليها في الميثاق. وأردف قائلا إن المناقشة السنوية لهذه المسألة لم تسفر البتة عن أي نتيجة ملموسة؛ واختتم قائلا إنه قد آن الأوان للنظر في إقامة آلية للمتابعة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

٦٩ - **السيد يوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الوضع المالي للمنظمة لم يتحقق له ما يكفي من الاستقرار. فعلى الرغم من أن رصيد نقدية التقديري في نهاية عام ٢٠٠٨ سيكون أعلى مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٧ بالنسبة للمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر، يساور وفده القلق إزاء ما يتوقع من انخفاض رصيد عمليات حفظ السلام والميزانية العادية، مما قد يستلزم زيادة الاقتراض من الاحتياطيات.

٧٠ - وأعرب عن سرور وفده لملاحظة أن الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات انخفضت عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي بمبلغ ١٣٤ مليون دولار. وأردف قائلا إنه لم يتم الاهتداء مع ذلك إلى حل نهائي لمشكلة المديونية المزمنة إزاء تلك البلدان.

٧١ - وقال إنه على الرغم من أن عددا أكبر من الدول الأعضاء قد سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل في حينها، فمما يبعث على القلق أن فئة قليلة من الدول الأعضاء هي، مرة أخرى، المسؤولة عن الجزء الأكبر من الاشتراكات المقررة غير المسددة. وحذر من أن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة يمكن أن يكون له تأثير سلبي على أنشطة المنظمة وما ينتظر منها من إنجازات. واعتبر أن الدول الأعضاء التي تتحمل العبء المالي يحق لها أن تتوقع من الأمانة العامة تخطيطا ماليا عقلانيا وتقييما واقعيا للموارد اللازمة لأداء الولايات التي تتم الموافقة عليها.

٧٢ - وأعرب عن اعتقاد وفده المستمر بأنه يجب على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بجدية ودون قيد أو شرط، كما يجب عليها ألا تستخدم دفع اشتراكاتها المقررة كأداة للضغط السياسي، حتى تتمكن المنظمة من مواجهة التحديات العالمية الناشئة وتنفيذ برامجها المقررة.

٧٣ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): قال إن حكومته أصدرت الأمر بتحويل ما يزيد عن ١٦ مليون دولار، وهو ما سيغطي حوالي ٨٠ في المائة من ديونها فيما يخص الميزانية العادية. وأعرب عن يقينه بأن المبالغ المتبقية من نصيبها المقرر للميزانية العادية وجزءا كبيرا من نصيبها المقرر لعمليات حفظ السلام ستدفع بحلول نهاية السنة.

٧٤ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التعليقات التي أدلى بها ممثل كوبا مجرد مغالطات ولا تصب في صلب الموضوع.

٧٥ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال متحدثا في إطار نقطة نظام إن على الولايات المتحدة وفقا للمادة ١١٥ من النظام الداخلي أن تنتظر حتى استيفاء قائمة المتحدثين قبل ممارسة حق الرد.

٧٦ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لا يمارس حق الرد، وإنما يدلي ببيان.

٧٧ - وقال إن حكومته تؤيد الأمم المتحدة بقوة، كما يتضح ذلك، جزئيا، من خلال دفع مئات الملايين من الدولارات على ذمة الأنصبة المقررة وعلى سبيل التبرع للمنظمة في السنة الحالية. وأرجع التأخر في السداد إلى عدم التزامن بين عملية السداد من جانب حكومته ودورة المطالبة بالسداد من جانب الأمم المتحدة. وأكد أن الجهود جارية لسداد دفعات أخرى بمئات الملايين من الدولارات بحلول نهاية هذا العام، معربا عن ثقته في أن يساعد ذلك على تحسين الوضع المالي للمنظمة.

٧٨ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال في معرض رده على الطلب الذي تقدم به ممثل اليابان، إن الأمانة العامة، توخيا للشفافية، ستبذل جهدا كي تقدم، في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، تقريرا عن حالة الاشتراكات غير المدفوعة لحفظ السلام.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/63/257)

٧٩ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/63/257)، إن المكتب يشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي: الخدمات الاستشارية للشراكة والتوعية بها، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٧، زادت إلى حد كبير استفسارات شركات القطاع الخاص، والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بدعم خطة الأمم المتحدة للتنمية، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - وفي إشارة إلى أن التمويل الأصلي الذي التزمت به مؤسسة تيد تيرنر للأمم المتحدة كان بليون دولار، لاحظ أن ٤٠٥ ملايين دولار من هذا المبلغ الإجمالي قد وردت فعلا. وإضافة إلى ذلك، كان قد ورد ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار من كيانات أخرى. وقد نفذت ٣٩ منظمة تابعة للأمم المتحدة ما مجموعه ٤٠٠ مشروع في ١٢٣ بلدا في أربعة مجالات رئيسية هي: صحة الطفل، والمرأة والسكان، والبيئة، والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وقد أسفرت المناسبة الرفيعة المستوى التي نُظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عن إعلان القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني الدخول في التزامات بمبالغ مجموعها ١٦ بليون دولار، في حين أن سلسلة المناسبات التي نُظمت في وقت متزامن بشأن الشراكة تمخضت عن إعلان القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات الدخول في التزامات بمبلغ ١٠ بلايين دولار. وكان أمرا فريدا من نوعه بالنسبة للأمم المتحدة أن تقيم حوارات من هذا القبيل بين القطاعين العام والخاص.

٨١ - ولقد غيّرت الشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة من غير الدول. وردا على تأكيد الأمين العام على ضرورة معالجة الملاريا عن طريق استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، على سبيل المثال، أطلقت المؤسسة حملة ''لا شيء غير الناموسيات'' مع ٢٠ شريكا عالميا، حيث جُمع ٢٠ مليون دولار وتم شراء مليون ناموسية. وهناك مثال آخر هو مبادرة الحصبة، التي خفضت معدل وفيات الرضع بنسبة ٦٨ في المائة بصورة كلية خلال ست سنوات، وبنسبة مثيرة للإعجاب بلغت ٩١ في المائة في أفريقيا.

٨٢ - وتشمل المبادرات الجديدة المجلس الاستشاري للأعمال لمنطقة تومين الكبرى، الذي يهدف إلى إيجاد بيئة مواتية للاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية في شمال شرق آسيا. وبالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، أطلقت كيانات مثل التحالف العالمي للأعمال المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومؤسسة روكفلر، في شراكة مع منظمة الصحة العالمية، ''حوارات وندسور بشأن الصحة'' لإيجاد نظم جديدة لمتابعة المرض، وبصفة رئيسية في أفريقيا.

٨٣ - وقال إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يهدف إلى تعزيز دور المجتمع المدني، هو آخر عناصر مكتب الشراكات. وقد شارك الصندوق في ٢٠٥ مشاريع - ٦٤ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٤٥ في آسيا والمحيط الهادئ، و ٣٣ في الأمريكتين، و ٢٦ في أوروبا، و ٢٠ في الدول العربية، و ١٧ على النطاق العالمي - بتمويل بلغ أكثر من ٦٠ مليون دولار وفرته ما مجموعه ٣٥ دولة. وأضاف أنه يجري تحسين نظم الصندوق وإجراءاته، وتم ذلك مؤخرا من خلال تقديم الطلبات إلكترونيا. واستعرض هذه الطلبات المنسق المقيم، بعد الاستعراض الداخلي، قبل عرضها على مجلس استشاري قوامه ١٧ عضوا من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٨٤ - **السيد روساليس دياز** (نيكاراغوا): قال إن مساعي مكتب الشراكات مهمة، ودعا المدير التنفيذي إلى التأكد من أن الصناديق الاستئمانية التي يشرف عليها تستخدم في أنشطة تتقيد على نحو دقيق بقواعد الصناديق أنفسها وبمبادئ الميثاق، وأنها غير معرضة للتلاعب على أيدي كيانات خارجية. وأضاف قائلا إن عدم القيام بذلك يمكن أن يقوض عمل الصناديق.

٨٥ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال تأييدا للبيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا إن أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل مع مكتب الشراكات لا بد أن تلتزم على نحو دقيق باختصاصاتها وبالميثاق، ويجب أن تمتنع عن محاولة

التأثير على شريحة من السكان. وأضاف أن وفد بلاده كان لديه تحفظات دائما بشأن صندوق الديمقراطية لأنه لم ينشأ بقرار حكومي دولي و لم يتم التفاوض بشأن اختصاصاته بين جميع الدول الأعضاء. وعندما أنشئ الصندوق، كانت ثمة افتراض بأن الصعوبات الديمقراطية كانت موجودة فقط في البلدان النامية، و لم يوافق وفد بلاده على هذا التقييم.

٨٦ - **السيد علوان كنفاني** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أبدى تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثلا كوبا ونيكاراغوا، وتساءل عما إذا كانت تجرى مشاورات مع البلدان المستفيدة، لأنها جانب مهم من الأنشطة التي يتم تنفيذها تحت رعاية مكتب الشراكات. وقال إنه يفهم أن صندوق الديمقراطية شارك في عملية تشاورية، وأعرب عن رغبته في معرفة هويات الهيئات المشاركة في تلك العملية.

٨٧ - **السيد دوسال** (المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): أكد، ردا على التعليقات والأسئلة، التزامه بالتقيد بمبادئ الميثاق، وأن بعض الإجراءات صارت أكثر صرامة في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تم تعديل الاستعراض الفني - الذي يتمثل الغرض منه في التأكد من أن المشاريع تتسق مع اختصاصات الصندوق، والأولويات الدولية ونوايا الأمم المتحدة - ليشمل تعليقات من المنسقين المقيمين لضمان أن تلبي هذه المشاريع متطلبات البلدان المستفيدة أيضا. وعلاوة على ذلك، أضيفت خطوة أخرى سيتم بمقتضاها تقديم مشروع إلى البعثة الدائمة للبلد المستفيد لإعادة النظر في مدى ملائمته قبل تقديمه إلى الأمين العام للموافقة عليه. وكثيرا ما شارك صندوق الديمقراطية، الذي يهدف إلى تمويل المشاريع، في الاجتماعات بناء على طلب الدول الأعضاء أو المؤسسات، لكنه لم يشارك في أي عملية تشاورية بالمعنى المفهوم.

٨٨ - وأضاف قائلا إنه سيتم تبسيط اختصاصات المكتب في عام ٢٠٠٩ وعرضها على الجمعية العامة بمجرد استكمالها.

٨٩ - **الرئيس:** اقترح أن تقوم الأمانة العامة بإعداد مشروع مقرر توصي اللجنة بموجبه إلى الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/63/257).

٩٠ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية (A/63/185)

٩١ - **السيد لالي** (أمين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية (A/63/185)، فقال إن التقرير هو المصدر الوحيد على نطاق المنظومة للإحصاءات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المستندة إلى البيانات الرسمية الواردة في البيانات المالية المراجعة للمؤسسات، وأن الأمانة العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين تقوم كل سنتين بجمع البيانات على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة ٤٤٩/٤٧ و ٤٥٩/٥٣ و ٥٥٧/٥٧ و ٥٥٨/٥٧. وكانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هي التي تعد التقارير أساسا، ومجلس الرؤساء التنفيذيين هو الذي يتولى تلك المهمة.

٩٢ - وأضاف أن الطلب على المعلومات المالية على نطاق المنظومة تزايد من جانب الدول الأعضاء والجمهور والصحافة، وبقدر أكبر من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نفسها، في الوقت الذي دعا فيه الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة في تقريره (A/61/583) إلى إقامة مخازن بيانات شاملة ومنسقة على نطاق المنظومة. واستجابة لذلك، استثمرت أمانة المجلس وقتا وجهدا كبيرين في تحسين نوعية البيانات المنشورة وشموليتها وموثوقيتها. وعلى وجه الخصوص، تضمنت أحدث نسخة من الدراسة الاستقصائية بيانات شاملة عن الإيرادات والنفقات المتصلة بالموارد الخارجة عن الميزانية من الحكومات، وكذلك الجهات المانحة من غير الدول. وبلغ عدد المنظمات التي قدمت بيانات هناك ما مجموعه ٣١ منظمة، مما يفوق كثيرا فترة السنتين السابقة. وقد قامت المنظمات المشاركة أيضا بإعادة التدقيق والتحقق من صحة البيانات المقدمة للدراسات الاستقصائية السابقة، وبالتالي أسهمت في تحسين نوعية الدراسة عموما. وقال إن البيانات الواردة في قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين عن فترات السنتين الثلاث المتتابعة جعلت منها أوفى سجلات الحالة المالية للمنظمات وأكثرها إتاحة للجمهور. وأوضح أن زيادة عدد الزيارات لموقع المجلس على الإنترنت، والعدد المتزايد من الاستفسارات عن المعلومات المقدمة قد أثبتت الاهتمام المتزايد بالدراسة الاستقصائية.

٩٣ - وقال إن الجداول، التي تغطي الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية ومجموع النفقات والاشتراكات المقررة وصناديق رأس المال المتداول، سيرفق بها قريبا على موقع أمانة المجلس على الإنترنت تحليلٌ للأرقام وخرائط لمختلف الاتجاهات في السنوات الأخيرة.

٩٤ - **السيدة توميتا** (اليابان): بعد أن رحبت بالتقرير الإحصائي وأثنت على التحسينات التي أُدخلت على الشكل، تساءلت عن سبب عدم وجود بيانات عن الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام مدمجة مع معلومات عن الصناديق والبرامج. ورأت أن توفير معلومات عن مثل هذه المساهمات من شأنه أن يجعل التقرير أوفى بالغرض.

٩٥ - **السيد كمبرباتش ميغوين** (كوبا): قال إنه على الرغم من أن وفد بلاده يشعر بالقلق إزاء عدد المساهمات في ماليات الأمم المتحدة التي قُدمت من خارج الميزانية، فإنه ممتن للمساهمات المقدمة من البلدان التي كانت في وضع يسمح لها القيام بذلك. غير أنه من المؤسف أن منشأ هذه المساهمات أدى إلى حدوث تشوهات في الطريقة التي تدار بها بعض البرامج. وقال إن وفد بلاده يرغب في توجيه الانتباه إلى أوجه التباين بين النسختين الإسبانية والإنكليزية من مذكرة الأمين العام (A/63/185). وأضاف أن الجدولين ٧ و ٨ غير متوفرين بالنسخة الإسبانية في دليل آخر على التهاون في ترجمة وثائق الأمم المتحدة المهمة إلى الإسبانية.

٩٦ - **السيد لالي** (أمين اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): قال، فيما يتعلق بالنقطة التي أثارتها ممثلة اليابان، إن الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام قد أسقطت عمدا من التقرير لأن المعلومات ذات الصلة كانت متوفرة في وثائق أخرى تبدو أكثر تواترا من التقرير الإحصائي، وأن أحدث نسخة من التقرير قد تناولت الكثير من الاقتراحات البنّاءة التي تقدم بها وفد اليابان، لكنه كان قد تقرر عدم إدراج الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام. ومع ذلك، يمكن أن يعاد النظر في هذا القرار، لا سيما فيما يتعلق بالنسخة الإلكترونية، التي كانت أوسع نطاقا بكثير والتي يمكن تضمينها معلومات ورسومات بيانية ومعلومات أخرى عن نفقات حفظ السلام.

٩٧ - **السيد أبليان** (أمين اللجنة): قال إنه سيبلغ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على الفور بأن الجدولين سقطا من النسخة الإسبانية للتقرير.

٩٨ - **الرئيس:** اقترح أن تقوم الأمانة العامة بإعداد مشروع مقرر توصي اللجنة بموجبه الجمعية العامة بأن تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الإحصائي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن حالة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من حيث الميزانية وحالتها المالية، على النحو الوارد في الوثيقة A/63/185.

٩٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠٠ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأن مشروع المقرر سيصدر باللغات الرسمية الست بوصفه الوثيقة A/C.5/63/L.3، وسيتخذ إجراء في هذا الشأن في موعد لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.